مدخل إلى أعمال الملتقى الدولي حول "الإسـلام وقضـايا العصر"

بقلم: الدكتور مسعود فلوسي
أستاذ محاضر بكلية العلوم الاجتماعية والعلوم الإسلامية
جامعة الحاج لخضر ـ باتنة

ـ 1 ـ

كثيرةٌ هي القضايا والمشكلات التي طُرحَتْ على الفكر الإسلامي المعاصر، وكثيرةٌ هي الدراسات العلمية الإسلامية التي حاولت أن تجيب على هذه القضايا وتحل تلك المشكلات، وذلك منذ مطلع العصر الحديث وإلى يوم الناس هذا.

وإذا كان الفكر الإسلامي الحديث والمعاصر قد قضى ردحا من الزمن وهو يجيب على هذه القضايا، ويجد الاستجابة والتقبل من طرف المسلمين سواء كانوا علماء مثقفين أو عوام مقلدين، ولم يكن يواجهه من الصعوبات سوى تلك القضايا ذاتها، فإن هذا الفكر في مرحلته الأخيرة صار يواجه صعوبة أخطر وعقبة أشدّ، تتمثل في التشكيك في هذا الفكر ذاته، بل التشكيك في منطلق هذا الفكر الذي هو الإسلام، وطرْح الاستفهامات حول مدى قدرة هذا الدين على مسايرة تقلبات العصر الحديث والمشكلات الكثيرة التي يثيرها أمام المفكر المسلم ويتطلب منه السعي لإيجاد الحلول السريعة والناجعة لها.

ولقد كان بالإمكان عدمُ الاهتمام بهذا التشكيك وتجاهلُه لو كان يصدر عن أناس لا يَمُتُّون بصلةٍ إلى الإسلام، أو أناس يعلنون عن عدائهم له من ملحدين أو يهود أو مسيحيين أو مستشرقين، لو كان هذا التشكيك يصدر عن أمثال هؤلاء الناس لهان الخطب ولاعتبرنا الأمر طبيعيا ولا يثير أي خوف أو وجل. ولكن ماذا نفعل بعد أن صار هذا التشكيك يصدر عن أناس هم من صميم أبناء المسلمين، ومن الذين يدَّعُون أنهم ما زالوا على إسلامهم وأنهم يعرفون الإسلام

جيدا ويحيطون علما بقواعده الكلية وأحكامه الجزئية؟.. هؤلاء صاروا يقودون حملات شعواء منظمة عبر قنوات إعلامية مشبوهة وبتمويل من جهات لا تنكر ولا تخفي عداءها للإسلام وكراهيتها لكل حكم من أحكامه أو مظهر من مظاهره، ومضمون هذه الحملات وَصْمُ الإسلام بالنقص والرجعية، ويبررون ذلك بأن مقرراته العقدية هي مقررات غيبية غير مقبولة عقلا لأنها غير ملموسة ولا منظورة، وأن شعائر العبادة فيه هي مظاهر لهذا التخلف باعتبارها أعمال دروشة وسلوكات غير عاقلة لا تخضع للفكر والمنطق، إضافة إلى أن كثيرا من أحكامه المتعلقة بالأسرة والحدود والأموال وغيرها هي أحكام جائرة تتعارض مع حقوق الإنسان ولا تتفق مع الذوق العصري، ولذلك لا يمكنه أن يحكم حياة الإنسان في القرن الواحد والعشرين.. كل ذلك بدعوى حرية البحث العلمي وحرية التفكير، وكأن البحث العلمي والتفكير المنطقي لا ضوابط لهما ولا مستندات.

وقد استفحل أمر هذه الفئة من الناس، وأتيح لها من المنابر ما مكنها من أن تنشر أفكارها على نطاق واسع، بل لقد تمكنت من التسلل حتى إلى القلاع العلمية العريقة في العالم الإسلامي، وأن تتخذ من مواقعها التي تحتلها والأدوار الاجتماعية التي تلعبها وسيلة إلى بلبلة الأذهان وزرع مفاهيم مغلوطة وأفكار باطلة يكون لها على الأمد البعيد تأثير خطير على فهم المسلمين لدينهم وعلى الوسائل العلمية المتخذة في سبيل هذا الفهم.

والمستقرئ لسوق الكتاب الإسلامي في العشر سنوات الأخيرة على الأقل، يقف على عشرات الكتب وحتى الرسائل الأكاديمية التي صارت تمثل هذا الاتجاه وتعبر عنه دون ما موارية. بل لقد ظهرت العديد من المجلات الأكاديمية في كل من مصر وسوريا ولبنان والمغرب وحتى المملكة العربية السعودية، تحمل أبحاثا لكتاب جعلوا من أنفسهم جنودا يقودون ــ بدلا من المستشرقين وبالنيابة عنهم ــ حملات شعواء على الإسلام وأحكامه وتاريخه وعلمائه والمؤسسات التي تمثله.

وهناك فئة أخرى لا تقل خطورة عن الفئة المذكورة، وتلك هي المتمثلة في نفر جديد من (الباحثين) ألوا على أنفسهم أيضا أن يجعلوا من الإسلام مجرد فكر نظري لا علاقة له بالممارسة العملية، بحيث يمكن للإنسان أن يكون مسلما مؤمنا يحب الإسلام ويتعصب له في أعماقه، وأن يكون مفكرا يتعمق في مسائل العقيدة والشريعة والأخلاق، وأن يأتي في ذلك بأفكار عجيبة وغريبة، لكن دون أن يكون للإسلام في سلوكه الفردي أو معاملاته الاجتماعية أي نصيب، فهو مفكر مسلم ولكنه لا يصلي وربما يشرب الخمر ولا يتورع عن الزنا.. والمستقرئ لواقع نفر من مدعي البحث في الفكر الإسلامي المعاصر، لا يعدم أن يجد نماذج من هذا القبيل.

من هنا كان لابد أن يقوم جهد علمي إسلامي أصيل وجديد في آن واحد، تكون مهمته كبح جماح هذه التوجهات الهدامة وإعادة الأمور إلى نصابها ووضع الأشياء في مواضعها، وكشف اللثام عن كل من يسخر نفسه لهدم الدين وزرع الأفكار الهدامة في مجتمع المسلمين.

ولقد قام هذا الجهد فعلا في غير ما موقع من عالمنا الإسلامي الفسيح، ونحمد الله عز وجل أن صداه صار يتردد وأثره بدأ يظهر شيئا فشيئا، ولكنه مع ذلك ما يزال متعثر الخطى محدود الإمكانات مسدودة في وجهه منابر التأثير والفاعلية، إضافة إلى أن هذا الجهد هو في أكثره منحصر في أعمال فردية يقوم بها علماء مسلمون قليلون أو تنهض به مراكز بحثية مغمورة لا تقوى على مقارعة الشر الكثير. وهو ما يتطلب تكاتف الجهود وتوحيد الأعمال وتسخير الإمكانات وفتح المنابر المتعددة الكفيلة بتحقيق الأهداف المرجوة.

وهذا الملتقى الدولي الذي تنظمه كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الإسلامية بجامعة المرحوم الحاج لخضر بباتنة، هو محاولة مخلصة في هذا الإطار، نرجو لها التوفيق والنجاح.

— 2 —

"الإسلام وقضايا العصر" هو عنوان الملتقى، وقد رأت اللجنة المنظمة، بعد تبادل الرأي والنقاش بين أعضائها وباستشارة عدد من السادة الأساتذة العلماء، أن هناك ثلاثة محاور رئيسة ينبغي أن تدور حولها المحاضرات والمناقشات خلال أيام الملتقى.

المحور الأول "الإسلام وطبيعة العصر".. هذا المحور يُراد منه التأسيس النظري للموضوع، وذلك من خلال تقديم أرضية علمية تكشف عن الطبيعة الذاتية التي يتميز بها الإسلام رسالة الله الجامعة والأخيرة إلى الناس كافة. فهذا الدين إنما جاء من عند الله عز وجل خالق الإنسان وبارئه، وهو سبحانه وتعالى أعرف بمصلحة هذا الإنسان من نفسه، ولذلك فهو صاحب الحق الأول في أن يشرع للإنسان ويصف له الحلول لمشكلاته ويعرفه بكيفية استعمالها، وليس لأحد ــ كائنا من كان ــ أي حق في مشاركته في هذا الامتياز أو الاستبداد به دونه.

إن الناظر المتأمل في أحكام الشريعة الإسلامية يلاحظ ــ لا شك ــ أنها، في معظمها، ليست أحكاما جزئية تفصيلية وضعت للحكم في حوادث محددة بأعيانها في زمان معين أو مكان معين، بحيث لا يمكن تطبيقها على حوادث أخرى غيرها في زمن أو مكان مختلف، وإنما هي أحكام تتسم بصفة القواعد العامة المجردة التي يمكن تطبيقها وتوظيفها لحل ما لا يُحصى من المشكلات وللإجابة عما لا يُعَدُّ من المسائل والمعضلات. وهذه القواعد العامة روعي فيها العمل على تحقيق المبادئ الأخلاقية والقيم الإنسانية العليا التي لا يختلف فيها الناس في كل زمان ومكان، مثل العدل وتحقيق المصلحة ودفع المفسدة...

وإضافة إلى ذلك فإن للشريعة الإسلامية من الخصائص العامة ما يجعلها كفيلة بالإحاطة بحاجات الإنسان التشريعية وتلبيتها وتقديم الأحكام الكفيلة بإيجاد الحلول لمشكلاته على تقلب الأعصار وتبدل الأزمان واختلاف الأماكن والبلدان، وهذه الخصائص معروفة وهي: الربانية، الشمول، العموم، الجمع بين الجزاء الدنيوي والجزاء الأخروي، والجمع بين المثالية والواقعية.

ولعل من أظهر ما يمتاز به الإسلام ويختص به؛ أنه أتاح للعقل البشري أن يجد بنفسه الحلول لمشكلاته ولا ينتظر أن تأتيه الأحكام دائما في صورة نصوص جاهزة تتضمن أحكاما جزئية محددة لا يصح تطبيقها في وقائع أخرى مختلفة.. نعم لقد أتاح الإسلام للإنسان المسلم أن يعرف بنفسه أحكام الله في ما يواجهه من مشكلات، وذلك من خلال قيام المجتهدين، وهم أهل العلم والمعرفة بالقواعد العامة الشرعية المستمدة من معطيات الكتاب والسنة، قيامهم بتطبيق هذه القواعد على الوقائع المتجددة وإعطاء كل واقعة حقها ومستحقها من التحليل الواقعي والدراسة التطبيقية ومراعاة مدى دخولها ضمن قاعدة أو أكثر من قواعد التشريع واستخلاص حكمها أو الحل الأنسب لها من خلال ذلك كله.

ولذلك كان الإسلام يتميز وحده بميزة إمكان التطبيق في كل زمان ومكان، بعكس ما نجد عليه الديانات التي ما زالت تعتبر سماوية مع أنه ليس فيها من أحكام السماء إلا القليل النادر، وأكثر ما فيها أحكام محرفة وتعاليم ملفقة أدخلت عليها مع مرور الزمن، فهي، لذلك، لا تقوى على متابعة تطور الإنسانية ولا تملك في ذاتها ما يمكنها من الإجابة عن مشكلات الإنسان في كل زمان ومكان. وكذلك حال المبادئ الوضعية والنظريات المذهبية التي ترتبط كلها بأشخاص واضعيها ومبتكريها، وتحمل طابع ثقافاتهم وأفكارهم والظروف التي أثرت فيهم، وفي العادة لا تعيش بعد ذهاب أصحابها إلا زمنا قليلا ثم يبدو عوارها وينكشف نقصها، وسرعان ما يتخلى عنها أشد الناس تعصبا لها ويستبدلونها بغيرها.

وإذا كان الإسلام قد حافظ على خاصية الخلود وإمكانية التطبيق خلال أربعة عشر قرنا من عمر البشرية، فإن هذا العصر الذي نعيش فيه، رغم ما يتميز به من تعقيدات ورغم ما حققه فيه الإنسان من تقدم على كافة المستويات، لا يخرج عن دائرة القدرة الأبدية للإسلام بخصائصه الذاتية على الإجابة عن أسئلة الإنسان ومشكلاته في أي شأن من شؤون حياته مهما كان معقدا أو يبدو غير قابل للحل.

إن العصر الحاضر ــ حقيقة ــ يختلف عن كل العصور التي سبقته من حيث ما حققه فيه الإنسان من فتوحات علمية عجيبة وما

استطاع توفيره من إمكانات هائلة لتحقيق رفاهيته وسعادته، إلا أنه يبقى متفقا مع كل العصور التي سبقته والتي ستليه في أن الإنسان هو الإنسان في كل زمان ومكان وأن خصائصه الفردية والجماعية تبقى هي ذاتها لا تتغير ولا تتبدل، وإنما الذي يتبدل هو الصور والمظاهر والأشكال أما الجواهر فهي ذاتها لا تتغير ولا تتبدل، بدليل أن الإنسان رغم ما حققه من تقدم في كل مستويات العلم والمعرفة والإعلام ووسائل الرفاهية والاتصال، إلا أنه ما زال يصدر عنه من السلوكات المتوحشة ما قد تشمئز منه نفسية إنسان ما قبل التاريخ.. ففي هذا العصر، الذي يسمى كذبا وزورا بعصر حقوق الإنسان؛ تُقتَلُ شعوبٌ بأكملها، ويَتِمُّ تجويعُ أمَمٍ بأجمعها، ويُدفن الإنسان حيا، وتُبقر بطونُ الحوامل، ويُباعُ الأطفال، ويُتَاجَرُ بالمرأة وعِرْضها وشَرَفِها كما يُتَاجَر بالسلعة الرخيصة التي لا قيمة لها.. إن كل الفتوح العلمية التي حققها الإنسان لم تغير من طبيعته ولم تؤثر في تهذيب أخلاقه وغرائزه، بل لقد ازدادت أخلاقه سوءا وغرائزه انحطاطا، لأن هذه المنجزات الباهرة إنما تحققت في الجانب المتعلق بالجسد أما الجانب الروحي فقد ظل مهملا ولم يُنظر إليه بأيِّ اعتبار، وذلك ما جعل الإنسان يزداد إمعانا في إشباع شهواته وتحقيق رغباته ويُصاب بالشَّبَق في تناول الطعام وممارسة الجنس وجمع المال والاستمتاع الأهوج بالملذات والمشتهيات.

ولذلك فقد أصبح الإنسان المعاصر يواجه الكثير من المشكلات المعقدة ويعاني أمراضا روحية وعضوية من نوع جديد لم تعرفها البشرية من قبل، وهذه الأمراض والمشكلات انتقلت من العالم الغربي موطن ظهورها الأول، إلى العالم الإسلامي الذي أصبح يستورد الأمراض والمشكلات كما يستورد الطعام والدواء واللباس والسلاح، وحتى الماء، ومن يدري فقد يستورد الهواء في يوم من الأيام، على أساس أن هواء الغرب أكثر تقدما من هواء الشرق.

ومن أغرب الغرائب أن كثيرا من المشكلات الفكرية التي يتم تداولها بين مفكري الغرب وساسته وعلمائه، وليس لها وجود واقعي في عالمنا الإسلامي، انتقلت هي الأخرى إلينا وصرنا نناقشها ونبدي الآراء فيها مع أننا لا نعرف أصلا حقيقتها ولا ندرك طبيعتها ولا

نتصور إمكانية ملاحظتها عمليا في واقعنا، ومع ذلك فقد اتُّخذت تلك المشكلات ذرائع لمهاجمة الإسلام والافتراء عليه ووصمه بالعجز عن حلها وعدم قدرتها على إفادة الإنسان بحلولها. وبدلا من أن يكون الغربيون هم الذين يقودون حملة الاتهام والافتراء تلك، فإن الذي قام بالدور وتولى المهمة هم أبناء المسلمين أنفسهم الذين ذهبوا إلى الغرب ليستفيدوا من علمه وصناعته وإمكاناته، فعادوا وهم يحملون نفاياته و(زبالته) الفكرية، وأرادوا أن يقنعوا أبناء أمتهم أن الحل الوحيد للخروج من تخلفهم واللحاق بركب الغرب في تقدمه؛ هو التخلص من هذا (الإسلام) الذي قالوا عنه إنه يكبل العقل ويمنع من التقدم والانطلاق، كما سبق أن ذكرنا.

ولا شك أن المسلمين، والعلماء منهم خاصة، قد قصَّروا في حق أبنائهم، ولم يقوموا تجاههم بواجب التربية والتعليم والتوعية بحقائق الإسلام وخصائصه الخالدة، وتركوا التيارات الوافدة ووسائل الإعلام المؤثرة تعمل عملها في نفوسهم الغضة وتزرع فيها ما يحلو لها أن تزرع من أفكار ومفاهيم ضالة مضلة، ولذلك أفلتوا من أيديهم وصاروا في أمتهم معاول هدم وفساد بدل أن يكونوا أدوات بناء ووسائل نهوض.

وهنا لابد من الاعتراف بأن العلوم الإسلامية بصورتها التي تدرس بها أو تقدم إلى المتعلمين لها وبالصورة التي يتناولها بها المختصون بالبحث فيها، هي علوم جامدة أو عقيمة، أوّلاً لأنها بقيت تُقدَّم على صورتها التي عرفت بها منذ العصور الأولى، وثانيا لأنها لم تستفد من معطيات الكشوف العلمية الحديثة في مختلف مجالاتها وتخصصاتها، ولم تحاول أن تطور مناهج البحث فيها لتقترب من الاستفادة من مناهج العلوم الاجتماعية والإنسانية. ولذلك عجزت عن تكوين كوادر علمية جديدة تأخذ على عاتقها مهمة إعادة الإسلام إلى حياة المسلمين.

ففي كل عام تُخَرِّجُ مؤسساتُ التكوين في العلوم الإسلامية ألوف (المُجَازين) بالشهادات الجامعية التي تؤكد تأهل كل منهم واكتسابه للقدر الكافي من العلم الشرعي اللازم لتولي وظيفة اجتماعية يستطيع صاحبها استعمال معارفه من علوم الشريعة في معالجة مشكلات

المسلمين في مجال معين، لكن الواقع المشاهد والتجربة العملية كلاهما يؤكدان أن هؤلاء المتخرجين، في الأعم الأغلب، لا يتوفرون على أدنى الإمكانات للقيام بالواجب المنوط بكل منهم في المجال الذي يُنتظر منه أن يحل مشكلات الناس فيه على أساس من القدرة على معرفة أحكام الشرع في ذلك المجال.

وهو ما يطرح التساؤل حول جدوى هذا التكوين وحول أسباب ضعفه، وعن مدى وفاء برامج العلوم الإسلامية في مؤسسات التكوين والتعليم بضرورات التأهيل العلمي السليم الذي يتمكن معه صاحبه من الوعي الصحيح بأحكام الإسلام وحقائقه ومن توظيف معارفه في هذا المجال في حل ما يواجهه من مشكلات أو يُعرَض عليه من مسائل ومعضلات.

لا شك أن من البديهي أن مؤسسات العلوم الإسلامية ينبغي أن تواكب تطور الحياة الإنسانية وتتكيف في برامجها وأساليب التكوين فيها مع مقتضيات العصر.. نعم إن من الضروري المحافظة على المضمون والمحتوى، لكن ليس من الضروري أبدا، بل ربما كان من الخطأ والضلال، المحافظة على الأشكال والمظاهر والطرائق والوسائل.

— 3 —

يطرح واقع العصر جملة من القضايا والمعضلات العميقة التأثير في حياة الإنسان المعاصر، وهذه القضايا منها ما هي قضايا فكرية وسياسية عامة يسري تأثيرها السريع إلى كافة أنحاء المعمورة ويظهر أثرُها مباشرة على مستوى الشعوب والحكومات والمؤسسات العالمية الكبرى.. ومنها ما هي قضايا فكرية تدور أولا على مستوى المؤسسات العلمية ثم بعد ذلك تنتقل إلى القطاعات الإجتماعية ذات الصلة بها.

وقد رأت اللجنة العلمية أن يتكفل المحور الثاني من محاور الملتقى بدراسة النوع الأول من القضايا وهي "القضايا الفكرية والسياسية المعاصرة".

ولاشك أن أم هذه القضايا ومحورها الذي تدور عليه؛ هي "قضية فلسطين"، تلك القضية الشائكة التي تضرب بجذورها في أعماق التاريخ، وتستصحب معها زخما كبيرا من المعتقدات والتصورات والأحقاد التاريخية والجروح العميقة التي لا يمكن أن تندمل في يوم من الأيام.. إن قضية فلسطين ليست مجرد قضية صراع بين شعب مستعمِر وشعب مستعمَر، وإنما هي قضية صراع ديني وثقافي وتاريخي وفكري وحضاري عميق الجذور بعيد الأغوار، بدليل أن العالم كله اليوم يعاني من تداعيات هذه القضية، ويكاد الناس جميعا يتفقون على أن قضية فلسطين هي القضية الأساس التي تمنع تقارب الأمم والشعوب وتحول دون حل الكثير من القضايا العالقة بين الدول والحكومات..

وهذه القضية هي التي تقف عائقا دون تحقيق مطمح عالمي إنساني يتمثل في "الأمن الدولي" الذي تنشده كل أمم الأرض وتطمح إليه كل شعوب الدنيا، فما دام هناك شعور بأن هناك ظالما ومظلوما في القضية، وأن هناك من ينصر الظالم وهناك من ينصر المظلوم، وما دام الظالم يشعر أن المظلوم لن يقبل بالأمر الواقع وأنه سوف يقاوم ما دام حيا، فإن "الأمن الدولي" لن يتحقق إلا بحل هذه القضية والانتهاء منها بإعادة الحقوق إلى أصحابها ومنع الظالمين من الاستمرار في إيقاع الظلم على المظلومين.

وهذه القضية كذلك هي التي تقف في وجه محاولات بناء حوار حقيقي جاد بين الثقافات والحضارات، إذ كيف يُعقل أن ندعو إلى حوار بين ثقافتين إحداهما ظالمة والأخرى مظلومة، أو بين حضارتين إحداهما غازية والأخرى مغزوة؟.. فأيُّ حوار فعليٍّ يمكن أن يقوم بين طرفين غير متكافئين، أو طرفين يعتقد أحدُهما مسبقا أن الحوار لابد أن ينتهي بانتصاره على الطرف الآخر واحتوائه له وإنهائه لوجوده التاريخي والحضاري.

والدليل على ذلك هذه القضية الجديدة المطروحة على المستوى الدولي والتي يُراد تعميمها على كل شيء في الحياة، ألا وهي ما يسمى بـ"العولمة"، والتي تعني عولمة النموذج الحضاري الغربي، والأمريكي بالخصوص، بحيث يتم إلغاء كل الثقافات وكل مظاهر

التفرد عند الأمم والشعوب، أديانا أو معتقدات أو أخلاقا أو تقاليد أو خصوصيات ثقافية وحضارية، وتعويضها بكل ما هو أمريكي. والعجيب أن يُراد تحقيق هذا الأمر بالقوة والتجبر والاستعراض العسكري إذا ما ووجه بالرفض على مستوى الفكر والثقافة.

وذلك ما يؤكد أن ما يسمى بـ"حوار الثقافات والحضارات" ما هو إلا تمويه يُراد به الإمعان في مخادعة المغفلين وممارسة التضليل الثقافي بغية تكبيل عقول المخدوعين وشغلهم بأنفسهم وتمنينهم بأمان لا تتحقق في يوم الأيام.

— 4 —

تلك بعض القضايا التي تشغل الرأي العام الدولي والتي يحاول هذا الملتقى أن يناقشها، وهناك نوع آخر من القضايا يكاد يختص العالم الإسلامي بها، لأنها تمسه في صميم عقيدته وأخلاقه وحياته، صحيح أن منشأها ومنطلقها عام لكن تأثيرها يكاد يكون أكثر على المسلمين، أو أن المسلمين دون غيرهم أكثر انشغالا بها وإحساسا بتأثيرها على حياتهم لمساسها بعقيدتهم وأخلاقهم، ونعني بها "القضايا الفقهية والاجتماعية المعاصرة".

هذه القضايا ــ في الحقيقة ــ كثيرة، وأولها؛ تلك المتعلقة بـ"تقنين الفقه الإسلامي" وصياغته في شكل مواد قانونية تحكم على الوقائع الكثيرة، هذا التقنين الذي يمثل صورة من صور العودة إلى الاحتكام إلى أحكام الشريعة الإسلامية، ولكن هذا التقنين ليس محل تسليم في كل عناصره، فهو يطرح جملة إشكاليات فيما يتعلق بكيفيته ومرجعيته ونموذجيته وكذا مدى إمكانية تعميم قانون واحد مستمد من مذهب معين أو من جملة مذاهب على عموم البلاد الإسلامية أم لابد أن يكون لكل بلد تقنينه المستمد من المذهب السائد بين مواطنيه؟ إلى غير ذلك من الإشكاليات المرتبطة بهذه القضية التي يدور حولها الجدل في الأوساط الفقهية والجامعية منذ أكثر من قرن من الزمان ولم يتم الانتهاء بشأنها إلى صيغة نهائية كما لم يتم تجسيدها عمليا إلا في محاولات محدودة.

ومن المسائل الفقهية والاجتماعية الشائكة أيضا؛ مسألة الاستفادة من التقدم العلمي والتكنولوجي الذي أتاحته الحضارة الحديثة، وحدود هذه الاستفادة، وهل كل ما أنتجه التقدم التكنولوجي الحديث هو جائز ويجوز استخدامه أم أن هناك محاذير ينبغي الاحتراز منها في هذا المجال؟.. وفي هذا الإطار تُطرح مشكلات عديدة: من ذلك مثلا قضية "الاستنساخ" التي أثارت الكثير من الجدل وأسالت الكثير من الحبر وأخذت قدرا كبيرا من الاهتمام في الأوساط الدينية والعلمية والثقافية في العالم بأسره وليس في العالم الإسلامي لوحده.. ما هي حقيقة الاستنساخ؟ وما هي فوائده؟ وما هي مضاره؟ هل يمكن تطبيقه على الإنسان وكيف ذلك؟ هل ذلك جائز شرعا أم حرام؟ وماذا لو وقع فعلا وظهرت نماذج بشرية مستنسخة؟ وما الذي يُتوقع من هذه النماذج في سلوكياتها الفردية وعلاقاتها الاجتماعية؟.. الخ.

ومن ذلك أيضا قضية العلاج الجيني.. ما هو؟ وكيف يتم؟ وما مدى مشروعيته؟ وهل له أضرار تترتب عليه أم أن فوائده محققة ومضاره محتملة؟ وما هي مجالات استعماله؟..

وهناك مسائل أخرى تُطرح في هذا الإطار كذلك، مثل قضية مرضى الإيدز وهل لهم حقوق على المجتمع؟.. وقضية الإجهاض وما مدى مشروعيته ومتى يجوز ومتى لا يجوز؟ وما هي المبررات التي تدعو إليه؟ وما الموانع التي تحرمه؟.. وغير ذلك من المسائل.

وفي جانب آخر، تُطرح على المجتمع الإسلامي قضية (الإعلام)، هذه الوظيفة الثقافية والحضارية الجبارة التي صارت توظّف وسائل شديدة الفاعلية في توصيل رسائلها وتبليغ خطابها والتأثير على المتابعين لها وتغيير حياتهم كما تشاء وفي مدة زمنية قصيرة.. وفي مجتمع المسلمين نلاحظ هذا التأثير العميق للإعلام في حياتهم وسلوكياتهم ومعاملاتهم وأنماط حياتهم، بل حتى في عقائدهم وعباداتهم وأخلاقهم. وهو ما يطرح التساؤل عن التحصين الثقافي والعلمي الواجبين في هذا الإطار، والبدائل المطروحة لمواجهة المد الإعلامي الغربي وحتى المد الإعلامي العربي المنحرف.

وقضية الإعلام ترتبط ارتباطا وثيقا بالأسرة، باعتبارها المتأثر الأكبر بهذا الإعلام، إذ أن وسائل الإعلام تساهم بصورة كبيرة في

إعاقة وظيفة الأسرة وتمنعها من أداء دورها المنوط بها في بثّ الوعي في نفوس الناشئة وتربيتهم على الأخلاق الحسنة والسلوك القويم.

ولا شك أن الناظر المتمعن في واقع المجتمع الإسلامي المعاصر يلاحظ مظاهر الانحلال التي تغزوه ومظاهر التفكك الأسري التي تطبعه، فهذه حالات الطلاق المتكاثرة وما ينجرُّ عنها من أضرار على الوالدين والأولاد، وهذه حالات العقوق التي تبرز في صورة التخلص من الآباء من طرف الأبناء عندما يتقدمون في السن ويعجزون عن القيام بشؤونهم، وهذه حالات زنا المحارم التي لم تعد تخفى والتي نشأت بسبب سقوط الكلفة بين المحارم نتيجة المتابعة الجماعية للبرامج التلفزيونية الفاضحة على مستوى الأسرة الواحدة، وتلك حالات التخلص من الأبناء بسبب الفقر والعجز عن القيام بشؤونهم وتوفير مطالبهم... الخ.

— 5 —

كل هذه القضايا تطرح نفسها بإلحاح في واقع المجتمع الإسلامي المعاصر، وتثير التساؤل المشروع، وتتطلب العلاج الفعال والسريع من طرف أهل الحل والعقد من الحكام والعلماء ومراكز التأثير في الأمة.

ولسنا ندعي أن هذا الملتقى سيتكفل بمهمة الإجابة عن هذه التساؤلات أو إيجاد الحلول الناجعة لهذه المشكلات، ولكننا نأمل — من خلال جمع نخبة من العلماء والباحثين وإتاحة مجال النظر والبحث والنقاش بينهم — أن نساهم في تقديم بعض الرؤى والنظرات التي ربما تُتَّخذ كخطوات أولى لحل هذه المشكلات أو بعضها أو أجزاء بسيطة منها على الأقل.

والله ولي التوفيق والهادي إلى سواء السبيل.